اقتصاد

قواسم مشتركة بين التجار ووزير «التموين» حول آليات التسعير

تجار: يمكن وصفها بالمرضية وتحقق المنفعة للتاجر وللمستهلك

الوطن

قالت مصادر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن»: إن وزير «التموين» جمال شاهين توصل إلى قواسم مشتركة مع التجار وذلك خلال اجتماعه بعدد من التجار أمس في مبنى الوزارة بحضور عدد من أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق برئاسة رئيس مجلس إدارة الغرفة غسان القلاع حيث اتفق الجانبان على صيغ فيما يخص آليات التسعير للسلع والبضائع المستوردة عند عرضها في الأسواق المحلية ونشرة المركزي وكيفية احتساب سعر الصرف وتقليص الفجوة بين إجراءات الوزارة ومجتمع الأعمال التي تتعلق بسعر الصرف المتغير باستمرار والفوارق التي يمكن أن تحصل من وقت الحصول على إجازة الاستيراد إلى وقت تخليص البضائع عبر المنافذ الحدودية وصولاً إلى الأسواق المحلية حيث يكون السعر تغير كثيراً خلال هذه الفترة ما يخلق فجوة بين إجراءات وقرارات وزارة التجارة فيما يخص التسعير وأسعار التجار بالسعر الرائج لأسعار الصرف حيث استدعى مدير الأسعار في الوزارة للعمل على الصيغ الجديدة وتصحيح بعض الأخطاء في آليات التسعير التي تنعكس سلبا على أداء التجار والأسواق والتخفيف من الضغط الذي يمارس من عناصر التموين ضمن الإجراءات المعمول بها والتي تتصف بعدم المرونة بسبب عدم مقدرتها على مواكبة تغيرات أسعار الصرف المستمرة والسريعة.

حيث وصف حمزة الجبان عضو غرفة تجارة دمشق في تصريح لـ«الوطن» لقاءهم وزير التجارة الداخلية بالمثمر والجيد حيث وعد وزير التجارة بإصلاح آليات التسعير السائدة حالياً وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تمارس عليهم نتيجة تطبيق هذه الآلية والتي تخلق حالات غبن للتجار وخاصة المستوردين وأضاف الجبان: إن وزير التجارة طلب خلال الاجتماع من التجار العمل على توفير مختلف السلع والبضائع في الأسواق وبأسعار ترضي الناس والاستغناء عن جزء من الربح لمصلحة المستهلك قبل حلول شهر رمضان الكريم رحمة بالناس ورأفة بأحوالهم والأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشون فيها وكانت هناك استجابة من التجار لهذا الخصوص واعدين بتوفير المواد الأساسية بأسعار مرضية.

وقال برهان الحفار عضو غرفة تجارة دمشق في تصريح لـ«الوطن»: إن وزير التجارة الداخلية أبدى تفهمه لظروف التجار والوضع الصعب الذي يمر به التاجر وقد توصل الطرفان إلى حلول ليست نهائية وإنما مرضية في الوقت الراهن ولفت إلى أن الوزير اتخذ قراراً باحتساب سعر الدولار وإلزام التجار بنشرة البنك المركزي لأسعار الصرف ليس بأسعار الصرف وقت تاريخ منح إجازة الاستيراد وإنما من تاريخ صدور البيان الجمركي عبر المنافذ الحدودية وفي حال لم يتمكن المستورد من الحصول على تمويل البنك المركزي لمستورداته يتم احتساب سعر الصرف بموجب السعر التدخلي عند عرض البضائع في الأسواق وليس سعر الصرف الرسمي أي إن من يموله المركزي تتم محاسبة التاجر حسب نشرة المركزي ومن لا يموله المركزي تحتسب الأسعار في السوق قياساً إلى السعر التدخلي للمركزي وليس سعر التمويل.

وأضاف: إن وزير التجارة الداخلية وعد بالأخذ بعين الاعتبار مسألة الأعباء والكلف الكبيرة التي يتحملها التجار كأتعاب المخلصين الجمركيين التي تحتسب بقيمة ١٠ آلاف ليرة في حين أن هذه الأتعاب تصل إلى نحو ٢٠٠ ألف ليرة يتكلفها المستورد إضافة إلى النثريات والغرامات والنقل وغيرها واعداً بمعالجة هذه المسألة وإيجاد حلول مريحة لها.

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السابق محمد ظافر محبك قال في تصريح لـ«الوطن»: إن الخيار الأفضل الذي يمكن أن يحقق الاستقرار بنسبة مرضية في الأسواق وللمستهلك هي أن يتم تخصيص القطع الأجنبي المتعلق باستيراد المواد الغذائية الأساسية للمؤسسة العامة للتجارة الخارجية وهي تتكفل بالبيع للتاجر وتزويده بحاجته من هذه المواد وإلزامه بالتالي بالأسعار المتفق عليها بين الطرفين حيث إن الطريقة المتبعة حالياً في تمويل المستوردات يمكن أن تخلق حالات فساد وتحول التاجر من تاجر شاي أو أرز أو سكر إلى تاجر دولار حيث يلجأ البعض من التجار إلى استخدام ١٠٪ من القطع الأجنبي الذي يحصل عليه من المركزي بسعر مخفض وبيع الكمية المتبقية في السوق السوداء حيث تخلق خللاً في سوق القطع الأجنبي.

> وزير اقتصاد سابق ينتقد آلية تمويل المستوردات

وانتقد محبك من جانب آخر الآلية المتبعة في تمويل المستوردات حيث يتم التمويل بسعر من جهة وتحميل التاجر الخسائر والتكلفة المدفوعة للموردين في الخارج من جهة أخرى ما يرفع تكلفة التعامل والصفقات أمام المستوردين عندما يتم إلزامهم للمركزي وللمورد الخارجي عبر وضع مؤونة بالليرات السورية من رأسمالهم بقيمة تعادل قيمة مستوراتهم ودفع قيمة هذه البضائع للموردين في الخارج مرة أخرى من رأسمالهم ما يسهم في رفع الكلف متسائلاً أيهما أفضل رفع أو خفض أسعار الصرف مضيفاً إن تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وهوامش ربح منطقية هي الحل الأنجع في هذه المعادلة حيث إن التاجر دائماً يتوقع الأسوأ في حسابات الربح والخسارة ويبيع وفقاً للظروف الأسوأ ويعطي نفسه هامش مناورة سيئة حتى أسبوع أم شهر إلى الأمام ما يمكن أن يحقق له مكاسب إلا أنه يمكن في ذات الوقت أن يخسرها في ضربة واحدة في ظل الظروف الحالية.

الباعة للمواطنين: روحوا اشتروا من التموين

محمود الصالح

تستمر سلسلة التمادي السعري لكل البضائع المحلية والمستوردة وعدم التزام أي من الباعة أو التجار بما تحدده وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك من أسعار. حيث يقوم الباعة وأصحاب المحال التجارية بتحديد السعر الذي يريدون دون الاكتراث للأسعار التي تضعها وزارة التجارة الداخلية من خلال مديرياتها في المحافظات. يشكل هذا التمادي مؤشراً خطراً جداً على فقدان أجهزة الرقابة التموينية السيطرة على الأسواق. حيث أكد محمود الخطيب معاون مدير التموين في دمشق أنه لم يتم رفع أسعار السندويش ولا الحلويات وقرار جمعية مصنعي الحلويات قيد الدراسة. هذا الكلام جاء في معرض رده على استفسارات أعضاء مجلس محافظة دمشق وقبل أن يتحدث معاون مدير التموين كنا قد أجرينا جولة في وسط دمشق لاستطلاع واقع الأسعار حيث تبين أن أسعار الفلافل قد ارتفعت خلال الأسبوع الماضي من ١٠٠ ليرة للسندويشة الصغيرة إلى ١٥٠ ليرة والسندويشة الكبيرة من ١٥٠ ليرة إلى ٢٠٠ ليرة، أما سندويش الشاورما فقد زادت من ٣٠٠ ليرة للسندويشة الصغيرة إلى ٤٠٠ ليرة والكبيرة من ٤٠٠ ليرة إلى ٦٠٠ ليرة. ولدى سؤالنا لأحد باعة الشاورما عن سبب عدم التزامهم بالتسعيرة الموضوعة على الواجهة قال: هذه تسعيرة التموين ونحن لا نبيع على أسعار التموين لأننا نشتري الفروج بمبلغ ١٦٠٠ ليرة للكغ. وعندما سألناه لماذا تضع التسعيرة إذا لا تريد البيع بموجبها؟ قال: روحوا اشتروا من مدير التموين. ويسأل عدد من المواطنين: مادام رغيف الخبز قيمته لا تتجاوز ١٠ ليرات والبندورة ١٠٠ ليرة والخيار كذلك فهل زادت كلفة قرص الفلافل على الباعة؟ أحد باعة الفلافل ممن ما زالوا يبيعون السندويشة الكبيرة بمبلغ ١٠٠ ليرة في الحلبوني قال: إن كلفة السندويشة لا يزيد على ٨٠ ليرة. أحد الباعة في مكان آخر قال: أقراص الفلافل هي خبز يابس وحمص معونة ولذلك القرص يكلف ٥ ليرات في أحسن الأحوال. هذا عن أسعار السندويش أما الحلويات فلا نعرف سبب ارتفاع أسعارها لأن معاون مدير التموين بدمشق كان أيضاً قد أكد أنه لا زيادة في أسعارها باستثناء منتج واحد يخصص إنتاجه كاملاً للتصدير. والواقع يؤكد ارتفاع أسعار جميع أنواع الحلويات بمعدل من ٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ ليرة للكيلو الواحد وقد أعلنت الأسعار الجديدة في واجهة المحال حيث ارتفع صحن النابلسية من ٢٠٠ ليرة إلى ٢٥٠ ليرة في معظم المحال في دمشق وبشكل خاص سلسلة محال نفيسة. وهذا مثال فقط وجميع أنواع الحلويات الأخرى ارتفعت من دون قرار تمويني. والسؤال الذي يطرحه المواطن: أين التموين من كل هذا التمادي في فرض أسعار فاحشة ضاربين عرض الحائط بالدور الأساسي للتموين في مسألة التسعير؟ هذا الواقع يفترض أن يقابل بإجراءات رادعة من الجهات المعنية. لأن الأحوال المعيشية أصبحت تضغط بشكل كبير على حياة الناس ولا بد من وجود جهة ترفع الحيف عنهم.!

٣٥٠ ألف طن قمح تم شحنها للمطاحن منذ ثلاثة أشهر

مدير عام الحبوب لـ«الوطن»: حققنا مليار ليرة وفورات من إيصال الأقماح للمطاحن مباشرة

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام الحبوب في وزارة التجارة الداخلية ماجد الحميدان «للوطن» أنه تم شحن ٣٥٠ ألف طن من القمح للعديد من المحافظات السورية لدعم وتعزيز مخازينها من المادة وأن هذه الكميات تمثل نصف الكميات التي كانت المؤسسة قد تعاقدت مع العديد من الجهات لتأمينها ضمن ما يسمى العقد الضامن الذي يشتمل على تأمين هذه الجهات لـ٧٠٠ ألف طن ضمن أسعار مادة القمح المعتمدة من الحكومة السورية للعام الماضي مضافاً إليها أجور النقل التي تختلف بحسب المحافظة والمسافة التي يتطلبها شحن هذه الكميات.

وأكد المدير العام أنه تم إيصال هذه الكميات للمطاحن مباشرة من دون المرور بالصوامع وذلك بغية توفير الإجراءات والتكاليف والأعمال التي عادة تتطلبها عمليات التفريغ في الصوامع ومن ثم إعادة شحنها من جديد للمطاحن المعنية، مبيناً أن حجم الوفورات المتحققة من إيصال الأقماح مباشرة للمطاحن يصل لنحو مليار ليرة.. وحول استعدادات المؤسسة لتسوق وشراء محاصيل الموسم الحالي نوه مدير المؤسسة أن جميع فروع المؤسسة تم افتتاحها وهي جاهزة لاستلام الحبوب وأنه تم استلام كميات محدودة لهذا الموسم في محافظة حمص وأنه من المتوقع أن تبدأ مع الأسبوع القادم حركة توريد الأقماح من المزارعين حيث تترافق هذه العملية مع بداية عمليات الحصاد وجني المحصول، مبيناً أن هناك فوارق زمنية لبداية عمليات الحصاد بين محافظة وأخرى تتعلق بالعوامل المناخية وعوامل أخرى لها علاقة بتوافر مستلزمات الحصاد من عمالة وآلات إضافة إلى أن الظروف الأمنية تلعب دوراً في بعض المناطق وخاصة التي تكون خارج سيطرة الدولة، وفيما يتعلق بالمراكز أفاد أنه تم تزويد الفروع بجميع مستلزمات العمل والإنتاج من الرقائق البلاستيكية وأكياس الخيش حيث تم تأمين ورصد ملايين أكياس الخيش وخاصة لفرع الحسكة نظراً لضخامة حجم الإنتاج في المحافظة مقارنة مع بقية المحافظات الأخرى.

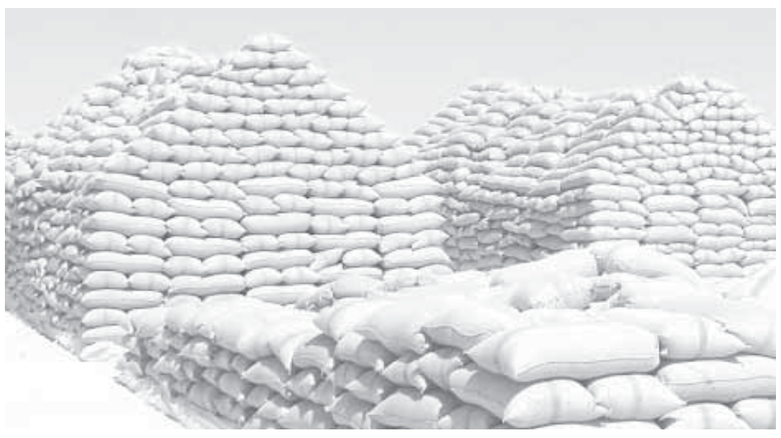

وحول سعر الكيس الذي يترتب على الفلاح تسديده أوضح أن ثمن الكيس الواحد ٥٠٠ ليرة لكن يتم تسديد ثمن الأكياس التي يحصل عليها المزارع بالأمانة حيث يتم استرداد ثمن الكيس بعد إعادته للمؤسسة من الفلاح أثناء توريد محصوله، كما أنه يتم العمل حالياً على تصنيع الشوادر الكتانية والحبال وتأمين مواد التعقيم اللازمة لعمليات التخزين.

وبيّن المدير العام أنه تم رصد واقع المخازين في الفروع والتعرف على الكميات المتوقع شراؤها خلال الموسم الحالي إضافة لبحث كل الصعوبات التي عانى منها بعض الفروع لشراء الأقماح في العام الماضي للعمل على تلافيها وضمان عدم تكرار حدوثها لهذا الموسم.

كما أشار الحميدان إلى أن مادة الخبز هي من المواد والسلع الأساسية الغذائية القليلة التي لم تتعرض لأي انقطاع خلال سنوات الأزمة بفضل توفير وتأمين الأقماح اللازمة والكافية وأن المؤسسة تعمل على تزويد المطاحن بجميع احتياجاتها اليومية من الأقماح المطلوبة لتأمين رغيف الخبز إضافة إلى الاستمرار بنقل الأقماح من محافظة الحسكة إلى المناطق الوسطى والجنوبية والاستمرار بعمليات تفريغ البواخر الواردة.

كما كان قد أكد الحميدان لـ«الوطن» أن المؤسسة مازالت تعمل على تنفيذ العقد الأخير الذي يتضمن استيراد ١٥٠ ألف طن من القمح عبر الخط الائتماني الإيراني مبيناً أن حالة المخازين من الأقماح في سورية جيدة وهي كافية لتلبية احتياجات المواطنين وأن المؤسسة تعمل بتوجيه من الحكومة على دراسة مخازينها من الأقماح بشكل مستمر ومعرفة مدى الحاجة الفعلية لعقد وإبرام عقود جديدة لاستيراد وتأمين أي كميات إضافية من الأقماح من الخارج وبالتعاون مع الدول الصديقة التي وقفت إلى جانب الشعب السوري خلال الأزمة وحالة الحصار التي فرضت على البلد ظلماً.

المركزي: لم يعد هناك مسوّغ لزيادة أسعار السلع في الأسواق

محمد راكان مصطفى

مع استمرار مصرف سورية المركزي بالتدخل استمرت انخفاضات أسعار صرف الدولار ليرة في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية لتتراوح يوم أمس بين ٥٩٣ و٦٠٥ ليرات سورية للدولار، مسجلةً انخفاضات طفيفة عن أمس الأول.

ترافق ذلك مع إعلان مصرف سورية المركزي مجدداً عن خفض سعر التدخل في سوق القطع الأجنبي أمس إلى ٥٧٠ ليرة سورية للدولار الواحد، وفي بيان له يوم أمس ألزم المركزي مؤسسات الصرافة بشراء شريحة جديدة من القطع الأجنبي، مبيناً أنه تم إلزام شركات الصرافة بشراء مليون دولار ومكاتب الصرافة بشراء مئة ألف دولار وبيعها للمواطنين مباشرة دون تقاضي أي عمولات تحت طائلة المساءلة والعقاب في حال عدم الالتزام.

كما أعلن المركزي عن تخفيض سعر صرف تمويل المستوردات إلى مستوى ٥٧٠ ليرة سورية للدولار الواحد وتثبيت سعر صرف تسليم الحوالات عند مستوى ٥٧٥ ليرة سورية للدولار الواحد، ما يعني أن المصرف مقابل تخفيض سعر التدخل قام بتخفيض سعر وتمويل المستوردات بحيث أصبح سعر التدخل مساوياً لسعر تمويل المستوردات، وثبت سعر صرف الحوالات بحيث أصبح الفارق بينها وبين سعر التدخل ٥ ليرات سورية.

يشار إلى أن المصرف المركزي كان قد ثبت أمس سعر التدخل في سوق القطع الأجنبي عند مستوى ٥٨٠ ليرة سورية للدولار وألزم في الوقت ذاته شركات الصرافة بشراء مليون دولار والمكاتب بشراء مئة ألف دولار وبيعها للمواطنين بشكل مباشر، وحدد المصرف المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٥٦٧,٢٤ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٥٦٧,٣٦ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة، كما حدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه أمس سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٥٧٥ ليرة سورية.

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقاً للقائمة ٦٣٦,٣٤ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٦٣٦,٧٧ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة ٦٤٥,٧٥ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية، وبيّن المركزي في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه أنه وبعد نحو الأسبوعين من التحسن المستمر لسعر الصرف، بات من غير المسوّغ إطلاقاً هذا الارتفاع بأسعار السلع.

كما أكد المصرف المركزي استمراره بعملية التدخل في سوق القطع الأجنبي بشكل يومي عبر المصارف وشركات الصرافة، وجاهزيته لتلبية كامل حاجة السوق من القطع الأجنبي التجارية وغير التجارية بسقوف مفتوحة.. من جهته حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة أكد أن سعر الصرف مستمر بالتحسن خلال هذا الأسبوع، وخطة التدخل الأخيرة شكلت صدمة مفاجئة للمتعاملين في السوق غير النظامية لكونها أفضت عن إجراءات غير متوقعة للسياسة النقدية التي ينتهجها مصرف سورية المركزي، وأدت إلى سيطرة حالة الترقب لما قد يتخذه مصرف سورية المركزي من إجراءات، وبيّن حاكم المركزي أنه تم توجيه المديريات المختصة في المصرف بدراسة تقديم كل المحفزات لتشجيع النشاط الإنتاجي وتذليل الصعوبات التي تعوق ازدهار وتقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتوازي مع توجيه مديريات أخرى بدراسة وإعادة النظر بموضوع الفوائد المصرفية، وكذلك مراجعة موضوع الحوالات الواردة، ومراجعة موضوع تعهد إعادة قطع التصدير، إضافة إلى دراسة موضوع إصدار سندات وأذونات الخزينة.

الأستاذ الدكتور العمادي مكرماً

نزار نسيب القباني

كرمت دمشق أحد رجالاتها الكبار الأستاذ الدكتور محمد العمادي.. من خلال تكريم جمعية أصدقاء دمشق.. ولم يكن هذا التكريم لما يتمتع به من صفات شخصية كعلمه وأخلاقه ونزاهته وتواضعه ووطنيته وتفانيه في خدمة الجمهورية العربية السورية فحسب بل لكونه أحد ركائز التخطيط في سورية وواحد ممن كان التخطيط العلمي والتنمية هاجسه.. لإيمانه أن بناء الدولة العصرية الفتية يتطلب الاستناد إلى التخطيط العلمي والمنهجي لنمو هذه الدولة.

فلقد تبوأ المناصب المختلفة خلال واحد وأربعين عاماً (١٩٦٠-٢٠٠١) كان وزيراً للتخطيط ثم وزيراً للاقتصاد والتجارة حيث أمضى ثلاثة وعشرين عاماً وهي أكبر مدة أمضاها وزير في تاريخ هذه الوزارة حيث حمل عبء الاقتصاد الوطني على كتفيه... وخاصة في فترة عصيبة مر بها القطر إضافة إلى المشاكل والعثرات التي تمر بها الدول النامية.

ولم يتوقف عطاؤه بل كان أستاذاً جامعياً في كلية الاقتصاد في دمشق وأستاذاً محاضراً في مركز التدريب الإحصائي وفي معهد التخطيط إضافة إلى المناصب العربية كرئيس لمجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

إن هذا التكريم لفكر وقاد وعقل ديناميكي يتطور ويتنامى مع التنمية التي آمن بها وحمل همها وعمل لها وأراد أن تكون محراب عمله أينما كان خدمة لبلده.

ولم تكن معرفتي لفكر الأستاذ الدكتور العمادي من خلال كتابيه هموم التنمية وتطور الفكر التنموي في سورية، بل دخلت أعماق فكره حينما تشرفت برفقة سيادته في مؤتمر الديمقراطية والتنمية في مراكش عام ٢٠٠٢... حيث كانت مداخلات الدكتور العمادي في المؤتمر المذكور والجلسات الخاصة المطولة بيننا جعلتني أعرف الدكتور العمادي فكراً وعلماً. حدثني عن مساعي فريق العمل برئاسة المهندس نور الدين كحالة نائب رئيس الجمهورية ورئيس المكتب التنفيذي أيام الوحدة ورئيس مشروع هيئة سد الفرات بعد ذلك حيث كان الدكتور العمادي أحد أعضاء هذا الفريق الذي سعى لتمويل سد الفرات... وعن دوره في المهمات الصعبة أثناء تسلمه وزارة الاقتصاد حين مرت البلاد في أوقات عصيبة أدت إلى نقص العملة الصعبة... وعمله لتأمين الدواء والأمن الغذائي وسعيه لتأمين القمح... حيث بات احتياطي القمح لصناعة الخبز في الخط الأحمر، وكيف استطاع تحويل مسار باخرة تحمل القمح إلى موانئنا وشراء محتواها بعد أن كانت متجهة إلى دولة مجاورة... وكيف أعطى الأوامر بخلط القمح بالشعير على مسؤوليته الشخصية لتأمين حاجة الخبز للمواطنين.. والدور الذي قام به في تسوية الديون الخارجية المترتبة على سورية وحسم مبالغ كبيرة منها.. ومعالجة نقص المواد والسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج وسياسة تشجيع الاستثمار والانفتاح على الدول العربية والأجنبية ودعم القطاع الخاص وتوجيه المدخرات نحو الأهداف الإنتاجية وتشجيع إقامة الشركات المساهمة والشركات المشتركة بين القطاعين العام والخاص ومساهمته في مشاريع القوانين الناظمة لهذه الشركات، وكيف كانت الهجمة الشرسة على شخصه حين تحدث عن دعم القطاع الخاص حيث بين أن سيطرة القطاع الخاص وتحكمه واستغلاله هي أمور أصبحت في غياهب النسيان.. وأن ما يقدمه هو ليس إلا نظرية مستلهمة من واقعنا وحياتنا، وكيف توجه طاقات شعبنا نحو تحقيق الأهداف التي تهمّنا جميعاً.. وكيف نعد الدراسات للمشاريع.. ونفتح قنوات الاستثمار.. وكيف نساوي بين الناس في الميزات.. وكيف نحمي المجتمع بالضوابط التي نضعها.. وأن الضمانة الحقيقية هي بناء الوطن.. فإذا كرمت جمعية أصدقاء دمشق الأستاذ الدكتور محمد العمادي فإنما تكرم فكراً نقله إلى واقع علمي وعملي معالجاً ومنظماً لاقتصاد دولة فتية ولرجل من أهم رجال التنمية في سورية.

فالتحية للدكتور العمادي ولكل مخلص ساهم ويسهم في بناء الوطن وعمل ويعمل على تقدمه وازدهاره.

نائب رئيس غرفة تجارة دمشق الأسبق